

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف ■ إزاء ■ عدل



وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

تصحيح 6 أغسطس 2008: الأسس والآفاق

مذكرة

نوفمبر
2008

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف ■ إخاء ■ عدل

تصحيح 6 أغسطس 2008 الأسس والآفاق

مذكرة

ملخص

خلال المرحلة الانتقالية 2005-2007، التي أطلقتها المؤسسة العسكرية و أدارتها، تم تزويد الجمهورية الإسلامية الموريتانية بهيئات ديمقراطية فتحت آفاقا واعدة لتنميتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و هكذا، و في جو من الشفافية أشادت به المجموعة الدولية بالإجماع، و تحت إشراف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، و بحضور مراقبين، تم تجديد المجالس البلدية و انتخاب برلمان تعددي من غرفتين، كما تم تنظيم اقتراع رئاسي تنافسي جرى على إثره تنصيب رئيس منتخب ديمقراطيا.

و قد ساهم تقنين التناوب على السلطة و توسيع المشاركة، خصوصا عبر إدخال نسبة (نصاب) ترشح نسوية على اللوائح الانتخابية، في تحسين نوعي للحياة السياسية و المؤسسية. و تم تعزيز دولة القانون و ترقية و حماية حقوق الإنسان عبر ضمانات استقلال القضاء و إقامة لجنة وطنية لحقوق الإنسان و إشراك نشط للفاعلين غير الحكوميين.

و على صعيد الحكامة، تم الشروع في مجهود حقيقي لتطهير التسيير العام وإضفاء طابع أخلاقي عليه بانضمام موريتانيا إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية و كذلك إجبارية تصريح أهم كبار الموظفين بممتلكاتهم.

و قد كانت التجربة الموريتانية ناجحة بالتأكيد، لأن المؤسسة العسكرية، أولا وقبل كل شيء، عرفت كيف تفي بالتزاماتها المعلنة طوعا، ذلك أن الجيش الذي وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري منقذ - عمل على إعادة صياغة المشهد الوطني في اتجاه هيا للتغيير في موريتانيا على أسس سليمة و صلبة و محل إجماع.

و قد خلقت هذه الخطوة آمالا مشروعة لدى المواطنين الموريتانيين الذين عانوا طويلا من غياب أي أفق لتحسين أوضاعهم.

و على عكس كل التوقعات، تم سريعا تخييب هذه الآمال. ففور وصوله إلى السلطة، في ابريل 2007، اظهر الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله عجزه عن توظيف هذه الإنجازات و مواجهة التحديات الكبرى التي كانت البلاد تواجهها.

فقد نقض الرئيس السابق، عن قصد، العقد السياسي الذي كان يربطه بأغليبيته، كما ابتعد عن كل تسيير وطني متشاور عليه، و عن كل تنفيذ نزيه لبرنامج الانتخابي. و هكذا انفرد بتسيير فوضوي يعتمد فيه على نصائح مجموعات خفية. وبدأ الإنحراف يتجسد، بطريقة جلية، على مستوى كافة قطاعات الحياة الوطنية.

فعلى الصعيد الاقتصادي، و بعد مرور عدة أشهر من التسيير، سجلت المؤشرات الرئيسية انخفاضا ملحوظا تمثل، في آن واحد، في فشل السياسات المقام بها و انحراف خطير للبلاد. و لم تعرف موريتانيا، التي كانت تتمتع عند خروجها من المرحلة الانتقالية 2005-2007 برصيد عال من الثقة و اهتمام متزايد من قبل المجموعة الدولية، كيف تستفيد من هذه الوثبة، وكيف تستغل مختلف الفرص المتاحة لها، خاصة تلك خلقها اجتماع المجموعة الاستشارية المنعقد في دجمبر 2007 في باريس.

و على صعيد الحكم الرشيد، عرفت البلاد في الفترة ذاتها عودة الفساد و تفاقمه في كافة الاتجاهات، مما يثبت الطابع الاصطناعي للإصلاحات المقام بها في هذا المجال من طرف فريق ما بعد المرحلة الانتقالية.

فموريتانيا، التي كانت تحتل المرتبة ال 84 سنة 2006 في ترتيب منظمة الشفافية الدولية تراجعت سنة 2007 إلى المرتبة 125. فيما سجل مؤشر الثقة "دوينغ بيزنس" في مجال الأعمال تراجعا قدره 14 نقطة خلال الفترة ذاتها، فيما يتعلق بالظروف التي تتم فيها الأعمال و تنجز الاستثمارات في موريتانيا.

و على صعيد الأمن، سيطر مناخ من انعدام الأمن نتيجة إدارة متساهلة للملفات المتعلقة بالإرهاب و تهريب المخدرات و الهجرة السرية. فقد أدى الإفراج المتمالي عن المعتقلين السلفيين مباشرة إلى هجوم مدينة ألاك المؤلم الذي راحت ضحيته عائلة من السياح الفرنسيين الأبرياء. و في الإطار ذاته دائما، تم الإفراج عن كافة الأشخاص المتورطين في فضيحة تتعلق بالمخدرات و ذات بعد وطني دون أي حكم، و مُنعت اللجنة الإدارية المكلفة بتسليط الأضواء على القضية من إكمال عملها.

وقد زاد مناخ انعدام الأمن من حدة الأزمة الاقتصادية، و أدى إلى تراجع عدة قطاعات كقطاع السياحة الذي سجل انخفاضا بنسبة 60% من عدد السياح الذين يزورون البلاد في إطار رحلات منظمة.

و على الرغم من مكانتها المركزية في البرنامج الانتخابي للرئيس السابق، فإن ملفات اللاجئين الموريتانيين إلى السنغال و مالي و الإرث الإنساني تمت إدارتها بطريقة سطحية و مسيسة. كما أن اللاجئين الذين عادوا إلى موريتانيا ظلوا يعيشون في ظروف مزرية. و فيما يتعلق بالإرث الإنساني، لم يتخذ أي تدبير ملموس من طرف الرئيس السابق. و اقتصر علاج مخلفات الرق على الإقرار الخطابي و الاستهلاكي للقانون دون أن ترافق ذلك أية إجراءات مصاحبة.

و قد غدت الأدعاءات السلبية الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية الأزمة السياسية كانت في طور المخاض، و التي تعود أصولها إلى طموح رئاسي لإنشاء حزب سياسي يوحد القوى الداعمة للرئيس السابق. و زادت حدة هذه الأزمة الرغبة الجلية للرئيس السابق في استتباع و إخضاع المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا.

و هكذا تفجر صراع بين الرئيس و أغلبيته الخاصة مؤديا إلى تعطيل عمل المؤسسات. و في هذا الصدد، وضع الرئيس السابق العراقل بانتظام أمام رغبة البرلمانين في ممارسة سلطاتهم المؤسسية، مانعا على الخصوص:

- 1) التصويت على ملتمس رقابة ضد الحكومة في يوليو 2008.
- 2) انعقاد دورة استثنائية في أغسطس الموالي و طيلة الفترة ذاتها.
- 3) إقامة لجان تحقيق برلمانية في الاتهامات بالفساد المال ي، و التي توجه إحداها لهيئة خصوصية تديرها حرم الرئيس السابق.

و باستخدامه للزبونية عبر تعيينات في مراكز المسؤولية في الإدارة و بمحاولته رشوة المنتخبين سعيا إلى تحييد غضب البرلمانين، عاد الرئيس السابق، عن قصد، إلى ممارسات غير شريفة و مخالفة للقيم الديمقراطية و الجمهورية لموريتانيا الجديدة.

و كجزء من سيناريو الفشل هذا، شكلت محاولة إقالة القيادات السامية لكافة أجنحة القوات المسلحة و قوى الأمن يوم 6 أغسطس 2008 بطريقة غير مسبوقة و في ظرفية يخيم فيها شبخ الإرهاب، خيانة وطنية و تصرفا غير مسؤول من شأنه تعريض البلاد لخطر الانقسام و ربما الحرب الأهلية.

و هكذا مكنت حركة التصحيح، يوم 6 أغسطس 2008، من وضع حد لهذا الانحراف الفوضوي الذي كان يهدد استقرار ووحدة موريتانيا. و بإيقائه للدستور، و بضمانه للحريات الأساسية، فإن المجلس الأعلى للدولة – وهو هيئة جماعية تمارس مؤقتا سلطات رئيس الجمهورية - كان يسعى إلى منع تعريض وحدة البلاد و استقرارها لخطر وشيك، كما يسعى إلى المحافظة على المنجزات الديمقراطية.

و قد لقيت حركة التصحيح هذه دعما كبيرا في أوساط المنتخبين، و هو ما عبرت عنه الأغلبية المطلقة للبرلمان (107 من أصل 148) و المجالس البلدية (190 من أصل 216)، و هو ما يجسد وثبة شعبية كبرى لتأييد التصحيح. و تؤكد هذا الدعم بواسطة منح النواب ثقتهم للحكومة المشكلة بتاريخ 31 أغسطس و لإعلان السياسة العامة المقدم أمام البرلمان.

و فور استلامها للحكم، التزمت السلطات الجديدة بإعادة النظام الدستوري في اقرب الآجال، عبر تنظيم انتخابات رئاسية، في جو من الحرية و الشفافية و الإنصاف. وتم تجديد هذا الالتزام أثناء المشاورات مع مجموع شركاء موريتانيا، و خصوصا اتحاد المغرب العربي و جامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة.

و سيتم تجسيد هذه الإرادة في إعادة الديمقراطية كاملة بواسطة عقد المنتديات العامة للديمقراطية التي أعلنها الوزير الأول و التي ستنتظم قريبا. و تقوم لجنة وزارية مشكلة بتاريخ 17 أكتوبر حاليا بمشاورات أولية، سعيا إلى ضمان مشاركة مجموع الفاعلين في الحياة العامة الموريتانية في هذه الأيام التفكيرية.

و ستسعى المنتديات العامة للديمقراطية، أساسا، إلى دراسة المسائل المتعلقة بالأزمة المؤسسية التي تمر بها البلاد و طرق إعادة النظام الدستوري و إدارة المرحلة الانتقالية و التنظيم المادي للانتخابات الرئاسية و كافة التدابير الأخرى التي من شأنها ضمان إقامة المؤسسات التي تنبثق عن الانتخابات، و كذا السير المنتظم لها. و في ختام هذه الملتقيات، سيتم إقرار خارطة طريق بالإجماع، تتضمن الطريقة العملية للعودة النهائية إلى الوضع الدستوري. و قد سبق لأغلبية برلمانية أن اقترحت في كتاب ابيض طريقة للخروج من الأزمة تبين، على سبيل المثال، المحاور الكبرى المبينة آنفا.

و كما التزمت منذ 6 أغسطس 2008 بتنظيم انتخابات رئاسية حرة و عادلة في اقرب الآجال، فان السلطات الموريتانية تلتزم علنيا بوضع توصيات المنتديات العامة للديمقراطية موضع التنفيذ طبقا لخارطة الطريق التي سيتفق عليها بالا جماع.

تصحيح 6 أغسطس 2008

الأسس و الآفاق:

لقد تدخلت القوات المسلحة الموريتانية يوم 6 أغسطس 2007 بعد أن وجدت نفسها مرغمة على التصرف لحماية الوحدة الترابية للجمهورية الإسلامية الموريتانية و بقائها من اجل سحب ثقة الأمة من الرئيس السابق سيدي ولد الشيخ عبد الله.

لقد قادت تصرفات الرئيس السابق، منذ وصوله إلى السلطة في 19 ابريل 2007، موريتانيا بالترديج إلى انسداد عميق سياسي و اجتماعي و اقتصادي، كما أدت إلى أزمة مؤسسية لا سابق لها تمثلت في شل البلاد إداريا منذ ربيع 2008.

و تستعرض هذه الوثيقة، بصفة مقتضبة، الأعمال التي شكل بموجبها رئيس الجمهورية السابق عقبة في وجه المسيرة التاريخية للديمقراطية في موريتانيا و السير الجيد لمؤسساتها.

منذ محاولة الانقلاب في يونيو 2003، شهد التطور السياسي لموريتانيا، التي كانت تخضع لوتيرة ديمقراطية مصطنعة و لممارسة شمولية للسلطة، شهد تسارعا مفاجئا. و حتى هذا المنعطف، كانت قلعة السلطة المشخصنة و التي بلغ عمرها عقدين من الزمن، كانت تبدو منيعة. كما أن رموزا عديدة سقطت في ذلك اليوم، و ليس أقلها شأنًا، استحالة عودة السلطة المنحرفة.

و في سياق تفاقم الأزمة المتعددة الأوجه التي عاشها الموريتانيون و الإنسداد الوطني الذي أفضت إليه هذه الأزمة، يجب البحث عن سبب التغيير الناجح هذه المرة في 3 أغسطس 2005، الذي أدخل إصلاحات عميقة و ايجابية في الحياة السياسية الموريتانية.

و هكذا فتحت المرحلة الانتقالية في 3 أغسطس 2005 آفاقا و اعدة أمام بلد شلته عدة سنوات من التسيير الكارثي على السكة.

1 – 3 أغسطس 2005 المرحلة الحاسمة:

يمثل تغيير أغسطس 2005 في التاريخ الموريتاني لحظة حاسمة عرفت الأمة و استطاعت انطلاقا منها إعادة إنتاج الوسائل المناعية التي تسمح لها باستعادة عافيتها الاجتماعية و

الاقتصادية و حيويتها السياسية. و ستفتح هذه المرحلة الهامة الطريق لصياغة وتنفيذ حلول جديدة ذكية و منقذة للمجتمع الموريتاني.

و في الوقت ذاته، بين سياق الأشهر التسعة عشر (3 أغسطس 2005 – 19 ابريل 2007) لحكم المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية مدى الصعوبات و المشاكل التي تراكمت في موريتانيا خلال السنوات السابقة.

و يشكل 3 أغسطس 2005 في هذا الصدد محاولة للنهوض بموريتانيا، سواء من حيث إعادة إحياء مؤسسات الدولة و الحياة السياسية بالمعنى الواسع، أم من حيث الآفاق الاقتصادية و الورشات الاجتماعية، حيث رأت آمال عديدة النور، و استعادت الحياة انتعاشها، ورأى الموريتانيون بالإجماع في هذه الحركة فرصا لإعادة تشكيل مجتمعهم على أسس سليمة و معاصرة.

و بنجاح استثمر المجلس العسكري للعدالة و الديمقراطية - الذي أدانته غريزيا المجموعة الإقليمية و الدولية – جهوده لإقناع الجميع بحسن نيته. كما سعى الحكم الجديد، الذي كان يحظى بثقة أغلبية المجتمع إلا انه يعاني من بداية عزلة على الصعيد الخارجي، إلى تحديد مشروعه السياسي منذ خطواته الأولى.

لقد قام المجلس العسكري للعدالة و الديمقراطية، اقتناعا منه بان مشاكل موريتانيا كانت قبل كل شيء ناتجة عن شخصنة الجانب السياسي و الاختلال المتكرر لمسلسل انتقال السلطة، بإيجاد حلول مناسبة و على مستوى هذه التحديات. و هكذا حدد مدة ممارسة السلطة التنفيذية الرئاسية - نازعا عنها قدسيته - بخمسة أعوام، و العدد الأقصى للفترات الرئاسية باثنتين. و جاءت هذه القواعد المدرجة في الدستور المعدل و الصادر بتاريخ 25 يونيو 2006 بموجب استفتاء شعبي، لتقنين التناوب على السلطة، و وضعت أسسا لتغيير عميق للعبة السياسية و للحياة المؤسسية.

و قرر المجلس العسكري للعدالة و الديمقراطية أيضا التعارض بين منصب رئيس الجمهورية و الانتماء إلى الهيئات القيادية لحزب سياسي، معمقا أكثر فأكثر منهج التغيير. و يهدف هذا الإجراء إلى إنهاء هيمنة حزب ما يستطيع أن يتحول إلى حزب للدولة بواسطة الآلية الخفية للولاء المنتظم للسلطة.

لقد كانت هذه الظاهرة المعيشة ثقافيا في موريتانيا تتضخم دائما بواسطة لعبة المصالح و الزبونية، التي تعتبر السلطة أكثر اقتدارا على إعادة توزيع الأعطيات أكثر من المنافسين السياسيين على المسرح السياسي.

و في سياق هذا التحول ذي البعد الوطني، برز أيضا مسعى لعصرنة المجتمع بعمق، عبر خلق و تشريع التكافؤ بمنح النساء حصصا في المؤسسات السياسية للبلاد.. و بالفعل مكنت هذه الحصة في الانتخابات التشريعية لشهر نوفمبر 2006 من تعزيز حضور النساء بنسبة 19% ضمن التمثيل البرلماني و البلدي.

و خلال هذه المرحلة الانتقالية التي امتازت بشفافية حيثها المجموعة الدولية بالإجماع، تم تزويد موريتانيا بمؤسسات ديمقراطية تفتح آفاقا واعدة لتطورها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

و هكذا تم تجديد المجالس البلدية، تحت إشراف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات و بحضور مراقبين دوليين، و انتخاب برلمان تعددي من غرفتين، و تنظيم اقتراع رئاسي تنافسي تم على إثره تنصيب رئيس اختير بطريقة ديمقراطية. و من جهة أخرى، و في إطار تحرير وسائل الإعلام، تم إنشاء سلطة عليا للصحافة و السمعيات البصرية.

و خلال الفترة الانتقالية كذلك، ساهم تقنين التناوب على السلطة و توسيع المشاركة في التحسين النوعي للحياة السياسية و المؤسسية. و تم تعزيز دولة القانون و ترقية حقوق الإنسان و حمايتها أيضا، عبر ضمانات استقلال القضاء، و تأسيس لجنة وطنية لحقوق الإنسان، و إشراك نشط للفاعلين غير الحكوميين.

و على صعيد الحكم الرشيد، شُرع في مجهود لتطهير التسيير العمومي و إضفاء طابع أخلاقي عليه بانضمام موريتانيا إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية و كذا إجبارية تصريح كبار المسؤولين في الدولة بممتلكاتهم.

و من هذه الفترة التأسيسية، يمكن استنتاج خلاصة رئيسية و هامة، ألا و هي أن المؤسسة العسكرية، بوصولها إلى السلطة بواسطة انقلاب عسكري هدفه الإنقاذ، عملت على إعادة صياغة المشهد الوطني في اتجاه شجع التغيير كثيرا، و أعد له في موريتانيا على أسس سليمة، صلبة و مجمع عليها.

و من جهة أخرى، تم في هذه الحقبة فتح الكثير من مسارات التفكير الخصب، و خاصة حول مسار التحول الديمقراطي و الليبرالية السياسية و إصلاح العدالة و الحكم الرشيد، وهي المواضيع التي كلفت لجان ببحث و تصور حلول لمختلف المشاكل المطروحة في سياقها. و تم انتهاج هذا المسار التفكيرى و ربطه بسلسلة من المشاورات مع الفاعلين السياسيين الميدانيين خصوصا خلال الأيام الوطنية للتشاور، المنظمة في نواكشوط من 25 إلى 29 أكتوبر 2005 مما مكن من تعبئة أوسع حول بلورة و اعتماد الإجراءات الهادفة إلى إعادة قطار البلاد إلى السكة الصحيح.

و بانتهاء هذه الفترة، و رغم أن أسئلة مهمة، من مثل اعتماد احتياطات دستورية في مواجهة انحرافات رئاسية محتملة، لم يمكن تناولها بصورة وافية، فإن الأجندة المعتمدة بصفة سيادية من قبل المؤسسة العسكرية الموريتانية قد تم تنفيذها بوفاء لا غبار عليه، وهو ما شكل سابقة تاريخية في بلادنا.

وقد ولدت هذه التطورات آمالا مشروعة لدى مواطنين عانوا طويلا من غياب أي أفق لتحسين وضعيتهم. وللأسف، تم تخييب هذه الآمال بشكل سريع، حيث أن السلطات الجديدة قد برهنت، بمجرد وصولها إلى السلطة، على عجزها عن توظيف هذه المكتسبات، و مواجهة التحديات الرئيسية للبلد.

2 – تناوب مأزوم: الانحراف عن تراث 3 أغسطس 2005

كان المحك الأول للممارسة الديمقراطية في موريتانيا، بدون شك، الاختبار الصعب الذي مثله التداول على السلطة بعد المرحلة الانتقالية الأعوام 2005-2007.

و لئن كان متوجسا منه اشد ما يمكن التوجس بسبب حداثة عهده، فإن التناوب السلمي على السلطة شكل تمرينا أو اختبارا لمجتمع بدون تقاليد ديمقراطية سابقة. مجتمع عاش طوال عقود في ظل ديمومة سلطة اوتوقراطية مستبدة و تحكيمية.

و هكذا، فإن أسئلة عديدة طُرحت و تحديات لا تقل عنها أثيرت: كيف تمكن إدارة الحريات دون الخضوع لإغراءات تقييدها؟ و كيف يمكن ترسيخ السلطة دون اللجوء للقمع؟ و كيف يتسنى إيقاف نزيف الأمراض المزمنة في تسيير الدولة (الرشوة، الاختلاس، القبالية، المحسوبية، الزبونية) دون استخدام حيل لا تنتهي لتحزيب المجتمع و استغلال نقاط ضعفه بغية الحكم بصورة مريحة؟

وفي هذا الجو الذي طغى فيه التوجس على الثقة، دشنت الديمقراطية الموريتانية في ربيع 2007 خطواتها الأولى بصعوبة.

و فضلا عن تحدي إضفاء التربية الوظيفية على مسلكيات و عادات الديمقراطية لدى المحكومين كما لدى الحاكمين، كانت ثمة مسألة تطرح نفسها بالحاح و هي صياغة إجابات ملموسة لتطلعات و حاجات السكان التي ضاعفتها عقود من الجور و الحرمان و التفجير.

و كثمرة لمسار سليم على درب التجديد السياسي و التنفيذ التام للأجندة المعدة و الملتمزم بها من طرف المجلس العسكري للعدالة و الديمقراطية، تم انتخاب السيد سيد محمد ولد الشيخ

عبد الله في رئاسة الجمهورية الموريتانية بتاريخ 25 مارس 2007 في أفضل ظروف ممكنة، فقد كانت كل الشروط المواتية للقيام بالجهد المطلوب متوفرة بما يشجع الحكم الرشيد و الانفتاح السياسي، فضلا عن الوحدة الوطنية و الممارسة المنتظمة و الهادئة للديمقراطية و السير المطرد للنظام الدستوري.

إن التعددية الحزبية، و حرية الصحافة، و الانتخابات التعددية، و إنشاء مؤسسات دستورية ذات نشاط و مصداقية (الجمعية الوطنية، مجلس الشيوخ، المجلس الدستوري، محكمة الحسابات، السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية و اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان)، إضافة إلى اعتماد إجراءات لمكافحة الفساد، و إجراء انتخابات رئاسية نموذجية أكملت النظام الجديد للمؤسسات الوطنية، كل هذه الأمور مكنت من إجراء تغيير في الصيغ و المسلكيات السياسية و أعطت الإشارة لانطلاقة جديدة.

و على الرغم من أن التجربة الموريتانية كانت فريدة و غير متوقعة، فإن ذلك لم يحل دون نجاحها، وهو نجاح عائد، قبل كل شيء، إلى أن المؤسسة العسكرية قد عرفت كيف تفي بعهدها و تنفذ التزاماتها.

و خلافا لكل التوقعات، و لإعادة التأسيس الوطني الرائعة، فإنه، و إثر تولي السيد سيد محمد ولد الشيخ عبد الله لوظيفته، سيتعرض هذا الوعد و تلك الانطلاقة لنكسة قوية، بفعل إرادة عجيبة لدى السلطة الجديدة في وأ مشروع المجتمع الذي كان محل إجماع موريتاني، و الذي عهد بتنفيذه إلى هذه السلطة، وذلك باستبداله بلعبة سياسية يقودها الرئيس السابق بالتنسيق مع مجموعات سياسية ضيقة متمرسية في المناورات السياسية الخفية.

أ - تفاقم الخلل الوظيفي في المجتمع:

على الرغم من الوعود الموروثة عن الانتقال الايجابي لمرحلة 2005 - 2007، فإن موريتانيا قد و جدت نفسها، في اليوم التالي لبدء مأمورية السيد سيد محمد ولد الشيخ عبد الله، محكوما عليها بإعادة إنتاج نقاط الضعف الكبرى التي عرفتھا خلال تحولها السياسي السابق، و بإهمال الأولويات الملحة المتعلقة بحياتها الاقتصادية و الاجتماعية.

وانتهاجا لأساليب خاصة محبطة لآمال الموريتانيين، فقد دأب الرئيس السابق، في نوع من اللامبالاة و اللامسؤولية، على إتباع أسلوب في التسيير ينم عن انبئات كامل من الواقع الموريتاني الذي كان قد تغير بعد عقدين من الحكم التعسفي و فتح آمالا عريضة بعد سنتين من الحكم الانتقالي المخلص.

و هكذا، بدأ الإحساس بسلسلة من الأزمات التي تم التعاطي معها بإهمال و عدم كفاءة منذ الأسابيع الأولى من تسيير الحكومة الجديدة. و من هذه الأزمات: النقص الحاد في الماء

خلال شهر مايو 2007، أعمال سرقة و نهب على مستوى مجموع المراكز الحضرية، فيضانات مدمرة و خاصة في مدينة الطينطان، غلاء في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

و قد نجمت عن هذه الأزمات انتفاضات شعبية حدثت للمرة الأولى في البلد، و مات خلالها مواطن موريتاني، ولم يُبدل أي مجهود ذي مصداقية للاستجابة لتلك الحاجات الملحة.

و بإنكاره للمشاكل السياسية الناتجة عن رفضه الغريب للثقافة مع الأغلبية البرلمانية التي أوصلته إلى السلطة، و بعدم اكترائه بالحقائق الاجتماعية التي تتطلب اهتماما مستمرا و إنجاز أعمال ملموسة، و بسلبيته اتجاه التحديات الاقتصادية التي تراكمت دون أن يمنعه ذلك من الاستمرار في التصرف، كما لو كان كل شيء يسير نحو الأحسن، فان الرئيس السابق، متدثرا بعباءة الديمقراطية الناتجة عن إنجازات القادة العسكريين للمرحلة الانتقالية، ضيع فرصة المواجهة الجدية للمشاكل الحقيقية للمجتمع الموريتاني من أجل إيجاد حلول ملائمة لها.

إن هذا الإخفاق، الذي ظهر مبكرا و سريعا بشكل حاد، قد جاء أيضا في لحظة كان الموريتانيون ينتظرون فيها أن يشهدوا ميلاد صيغة جديدة للإدارة السياسية، عمادها الفصل بين السلطات و الابتعاد عن ممارسات النظام التعسفي السابق.

و فضلا عن التجديد السياسي المنشود، و تعميق بناء المؤسسات كما ينبغي، كان على المجتمع الموريتاني، عند خروجه من المرحلة الانتقالية، أن يتمكن من مواجهة ماضيه و من معرفة كيف يستمد من نفسه الإرادة لتسوية و إغلاق الفصول المؤلمة من تاريخه..

و في مواجهة هذا الإرث، و خصوصا تسوية مصير اللاجئين الموريتانيين في السنغال و مالي اثر الأحداث الأليمة لسنة 1989، و كذا مخلفات العبودية، فان الطريق المرسوم و المنشود كان يفرض تقديم حلول نهائية، بعيدا عن الحسابات السطحية و عن العودة غير المقبولة إلى الوراء.

لقد كان على موريتانيا، بعد المرحلة الانتقالية، أن تلتزم إلى أقصى حد ممكن باستثمار جهود ضخمة و دون مجاملة لوضع حد لتخلفها. إن محدودية الثروات و الفوضى في تسيير الأموال العمومية التي كان يسود التغاضي عنها، كانا يفرضان منع أي ضعف أو تهاون في مثل هذه المرحلة الحاسمة.

لقد أظهر السيد سيد محمد ولد الشيخ عبد الله، في مفاجأة للجميع وبشكل جلي، عدم الحنكة اتجاه ضرورة إعادة النظر في هياكل و طرق تسيير الدولة و الاقتصاد. وبدلا من الفطنة المطلوبة و التفكير الضروري و الشروع المنتظر في وضع آليات معقلنة و مناسبة، فانه لم

يظهر أي طموح، بل لم يبذل أي جهد تصوري. و بدل انبثاق موريتانيا الجديدة المؤملة من الجميع و المتشكلة في رحم المرحلة الانتقالية، خيم شبح استبداد متجدد.

و علاوة على هذا، فان حكومة التناوب المنصبة منذ ابريل 2007، الفت استخدام الآليات القبلية و استغلال شبكة علاقات زبونية متأصلة في العادات السياسية الموريتانية، أوصلت في الأخير إلى جعل التحزب و اختيار الزملاء قائما على أساس العلاقات الشخصية و القبلية و العائلية و الودية.

و في هذا الصدد، و في مواجهة الآمال الكبيرة، فإن ما يستجيب لمعايير الكفاءة و الأحقية من مظاهر الاهتمام المطلوبة في تسيير مختلف مرافق الدولة كان قليلا.

إن هذه النزعة قد زادت النقص الحاصل في الديمقراطية، و أفقدت نموذج الانفتاح السياسي الذي بدأت موريتانيا تشهده المصادقية لدى اغلب المواطنين. و قد شكل تخييب الآمال و انتشار ثقافة مضادة للديمقراطية تحظى بالتشجيع منذ ذلك الحين أحد أسوأ آثام حكم الرئيس السابق.

لقد كان من بين التطلعات الكبرى و المنشودة في هذه المرحلة، تلك المتعلقة بإرساء دعائم دولة قانون عادلة و منصفة. و قد رافق هذا المطلب احتياج امني ملح أملاه تصادف وقوع موريتانيا هدفا مفضلا للإرهاب. ولهذا، فان عدم تقدير الرئيس السابق لحجم التهديدات الأمنية الحقيقية قد سمح، للأسف، بظهور عنيف للإرهاب في بلادنا عقب سلسلة من الهجمات وقعت ما بين دجمبر 2007 و ابريل 2008 تمثلت في الاغتيال الجبان لعائلة فرنسية بريئة و لجنود موريتانيين.

و الحالة هذه، وفي سياق هذا السجل البالغ الحرج، ساد الاعتقاد بأن الرئيس السابق سيجد نفسه، بكل ما أظهره من جوانب قصور مدهشة، مقتنعا بفشله الذريع في تدبير الأمور.

إن المسألة الأمنية التي فرضت نفسها بحدة متزايدة، منذ ذلك الحين، قد أدى إهمالها طوال 15 شهرا إلى تدهور خطير تمثل في الهجوم على بلدة تورين في 15 سبتمبر 2008 مؤديا إلى القتل الوحشي لاثني عشر جنديا موريتانيا، مما جعل البلاد تتراجع خطوات إلى الخلف على نحو تأذى منه الجميع.

و بالإضافة إلى ذلك، فان جوا من عدم الأمن قد ساد نتيجة تسيير متساهل للملفات المتعلقة بالإرهاب و تهريب المخدرات و الهجرة السرية. و على سبيل المثال فان التسامح في إطلاق سراح السجناء السلفيين قد تسبب في وقوع هجوم الألاك المأساوي الذي راح ضحيته سياح فرنسيون أبرياء.

و في نفس السياق، فان جميع الأشخاص المتورطين في فضيحة المخدرات في مايو 2007 بمدينة انواذيبو قد اخلي سبيلهم دون متابعة، و منعت اللجنة الإدارية المكلفة بإلقاء الضوء على هذه القضية من مواصلة عملها حتى النهاية.

إن مناخ عدم الأمن هذا قد فاقم الأزمة الاقتصادية، و أدى إلى تراجع عدة قطاعات منها على الخصوص قطاع السياحة الذي كانت حيويته في نمو متزايد خلال لفترة 2005 – 2007 بفعل التحسن النوعي لصورة البلد. غير أن هذا القطاع سجل خلال فترة السيد سيد محمد ولد الشيخ عبد الله تراجعاً بنسبة 60% في أعداد السياح الذين يزورون البلاد في إطار الرحلات المنظمة.

ب - مسار من الإجراءات الاصطناعية و المناورات السياسية

منذ توليه السلطة، في ابريل 2007، قام الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله، عن عمد، بخرق العقد السياسي الذي يربطه بأغلبيته، كما تخلى عن كل تشاور في مجال التسيير، و عن كل شروع جاد في تنفيذ برنامج الانتخابي. و قد أدى هذا الانحراف إلى انعزاله في تسيير فوضوي تغذيه توجيهات المجموعات السرية.

و ثمة أمثلة عديدة تظهر بجلاء هذا الانحراف: ذلك انه لم يبذل أي جهد حقيقي لصالح تعزيز الوحدة الوطنية و الوئام بين مكونات شعبنا، و في مسألة الآثار السلبية الموروثة عن الماضي، فان إجراءات اصطناعية قد اتخذت مثل القانون المجرم للرق. هذا النص الذي يضاف – بنوع من الإطناب – إلى مسار قانوني تم اعتماده خلال المرحلة الانتقالية (2005 – 2007)، لم يتم إشفاعه بإجراءات تمكن، بشكل استعجالي، من تصحيح الإختلالات و المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية التي تعاني منها الشرائح المستهدفة. و على العكس من ذلك فان الإجراءات المقترحة قد تم رفضها، كما تم تحويل الوسائل المخصصة لذلك إلى أغراض أخرى.

و في نفس السياق، فان عودة اللاجئين، التي نظمت بين يناير و مارس 2008، تحولت إلى سيناريو لواجهة مخصصة أساساً للاستهلاك الإعلامي.

إن هذه العودة لم تكن مصحوبة بتدابير ترقى إلى مستوى حاجات و مشكلات هؤلاء اللاجئين. و على طول المخيم الذي يؤوي هؤلاء في مناطق اترارزة و البراكن ة، يمكن أن نرى ملامح بؤس و فاقة يعانون منها، و لا تقل حدة عن تلك التي عانوها في مناهم الأول.

و بالاقتصار على ترحيل هؤلاء السكان دون تغيير ظروف عيشتهم و إنهاء الهشاشة التي ظلوا يعانون منها، يكون الرئيس السابق قد استغل - و هو يعلم ذلك - مأساة إنسانية لأغراض سياسية.

و في مجال الإصلاح الجذري للدولة و هياكلها و طرق تسييرها الموعد به و المنتظر بعد انتخابات مارس 2007، فإنه كان على الموريتانيين أن يعاينوا تذبذبا في القرارات و إعادة بناء غير سديدة لهياكل الإدارة، مما أنتج كثيرا من الإختلالات الوظيفية و شللا في الإدارة خلال عدة أشهر.

وهكذا فان (خطابات تكليف) وزارية، قدمت من طرف الحكومة الأولى المعينة من قبل الرئيس السابق دون تفكير مسبق و لا تحضير لطرق الإنجاز، ستعمل على تغطية جمود و حجب تناقضات في مجال كان ينبغي أن يشهد إعادة تشكيل حقيقية لهياكل التسيير الحكومي.

إن ترسيخ ثقافة ديمقراطية حديثة ملؤها التسامح و القبول بالاختلاف و احترام دور المعارضة السياسية ظل حبرا على ورق. فخلال الأشهر الخمسة عشر البائسة لعهد سيد محمد ولد الشيخ عبد الله، عرفت موريتانيا عودة ثقافة تقوم على المحاباة و العشائرية معززة بتهميش الأصوات المضادة و رفض الاختلاف.

إن الاحتقار الذي واجه به الرئيس السابق البرلمانين و المناورات التي نفذها بصورة مباشرة أو أوعز بها بشكل غير مباشر من اجل إيقاف أداء منتخبى الشعب لمهامهم، كانت من ابرز ما كشف تلك الخيانة.

و بعد مرور عدة أشهر من حكم الرئيس السابق، سجلت المؤشرات المتعلقة بالحكم الرشيد تراجعا نوعيا يترجم في أن واحد فشل السياسات المتبعة و انحرافا خطيرا للبلد. ففي مجال الحكم الرشيد فان موريتانيا، التي احتلت المرتبة الـ 84 سنة 2006 في ترتيب المنظمة العالمية للشفافية، قد تراجعت إلى المرتبة الـ 125 سنة 2007.

ولم يشكل هذا التراجع ظاهرة منعزلة، إذ سجل مؤشر الثقة (دويينغ بيزنس) في مجال الأعمال انخفاضا بـ 14 نقطة خلال نفس الفترة 2007 - 2008، مترجما بذلك تزايدا غير مسبوق للفساد على جميع الأصعدة، و مبرهنا على الطابع الاصطناعي للإصلاحات المتبعة.

إن موريتانيا، التي كانت تتمتع، عند خروجها من المرحلة الانتقالية، برصيد من الثقة العالية و بتقدير متزايد من طرف المجموعة الدولية، لم تستطع أن تعرف كيف تجني ثمار هذا المكسب و كيف تستغل الفرص التي فتحها أمامها نجاح المجموعة الاستشارية في دجمبر 2007 في باريس.

و على صعيد آخر، فان النمو الاقتصادي الموجه للرفع من مستوى معيشة المواطنين و للقضاء على الفقر و الحد من البطالة و تضيق الفوارق الاجتماعية، و الذي كان احد أهداف مأمورية الرئيس السابق، لم يعرف نشاطا ذا بال خلال أزيد من 12 شهرا. فقد تحولت سنة كل الآمال إلى سنة كل الخيبات: اقتصاد منكوب، كساد في قطاع الصيد، تراجع الإنتاج

النفطي، تعطل في قطاع السياحة، تدهور في مستوى معيشة المواطن، غلاء في الأسعار، و فشل التدخلات الهادفة إلى تخفيف آثار الأزمة العالمية الخانقة.

و لمعالجة الأزمة الغذائية، أعد برنامج خاص للتدخل ذو بُعد وطني، غير انه تم تحريفه عن هدفه الأصلي و تنفيذه بصورة تضمنت انتهاكات لمعايير المالية العامة.

و خلال كل هذه المدة، و حتى بدء تنفيذ خفض الأسعار الذي قام به المجلس الأعلى للدولة في فاتح سبتمبر 2008، ظلت أسعار المواد الأساسية تواصل ارتفاعها إلى مستويات بعيدة عن متناول ذوي الدخل المتوسطة من الشعب.

ومن جهة أخرى، فإن البنى التحتية و الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة و التعليم و النفاذ إلى الماء الشروب و نحوها، كانت قد تدهورت أكثر من أي وقت مضى. فمكافحة الفقر أضعفت بفعل اضطراب المشهد الحكومي و فقدت فاعليتها و أثرها، و التعليم كان ضحية الإضطرابات و العراقيل التي شلته، و الإنقطاعات المفاجئة للكهرباء و مشاكل التزويد بالماء في المراكز الحضرية الرئيسية تكاثرت في ظل عجز تام و معترف به من قبل السلطة.

و المفارقة الناجمة عن هذه الوضعية: أن كل البنى التحتية التي كانت قد أنجزت، أو هي في طور الإنجاز خلال فترة حكم السيد سيد محمد ولد الشيخ عبد الله، لم تكن سوى تمديد لإنجازات سابقة. فخلال 15 شهرا لم يتمكن الرئيس السابق من وضع أي مشروع بنية تحتية على طريق التنفيذ، مبينا بذلك عن نقص في الطموح و في الرؤية.

و الأدهى من ذلك أنه في ظل حكمه تم التخلي عن مشاريع لا غنى عنها لتحديث البلد، مثل مشاريع مطار نواكشوط الدولي الجديد و مركز نواكشوط للأعمال.

إن إضفاء الأخلاقية على الحياة العامة من خلال القضاء على ممارسات الرشوة و سوء التسيير الإداري و المالي، و من خلال إرساء رقابة قوية و فعالة، كان يشكل أيضا محاور رئيسية من تعهدات الحملة. و مع ذلك فإن كل أحد يستطيع أن يلاحظ تراجع مستوى آليات و أدوات الرقابة و التحقيق الموروثة عن المرحلة الانتقالية.

إن الهيئة و التأثير الرادع للذين حظيت بهما المفتشية العامة للدولة، المؤسسة خلال المرحلة الانتقالية، قد تحولوا إلى ذكريات. و قد تضاعف تحييد هذه الهيئة في ظل حكم الرئيس السابق بفعل العودة إلى اللامبالاة و التساهل في التسيير العمومي.

كما أن اختيار المسؤولين العموميين تبعاً لمعايير الأحقية و النزاهة و الكفاءة لم يتم الالتزام به. فشهدت موريتانيا في وقت مبكر نزعة خطيرة نحو إجراء التعيينات على أساس الزبونية و المحسوبية دون أي مراعاة للأحقية أو الكفاءة أو حتى للمقتضيات النوعية للمناصب

المعين فيها. و هكذا فان بناء و أقارب و أصدقاء تمت ترقيتهم في استهانة واضحة بالمعايير المعلنة.

و قد تضاعفت هذه النزعة و تسارعت بشكل خاص في الأيام الأخيرة من حكم الرئيس السابق، من خلال مساعيه إلى إجراء تعيينات في مؤسسات وطنية مثل وكالة التنمية الحضرية و الوكالة الموريتانية لتنفيذ الأشغال ذات النفع العام و التشغيل، مما يكشف بجلاء عما سيؤول إلي البلد مع مرور أيام المأمورية النحسة لسيد محمد ولد الشيخ عبد الله. وقد وسعت هذه الإختلالات، فضلا عند ذلك، الهوة بين الأغنياء والفقراء وزادت حدة تآكل القوة الشرائية للعدد الأكبر.

هذا المستوي الذي وصل إليه الفساد والفوضى في تسيير الشؤون العامة جعل الدولة في موقف التسول إزاء العون العمومي من أجل التنمية، كما قضى إلي حد كبير علي قدرتها علي إنتاج ظروف تعافياها.

و علي الصعيد الخارجي، كانت الالتزام غداة المرحلة الانتقالية هو إعطاء دفع جديد لدور موريتانيا في الفضاءات العربية والأفريقية والإسلامية وتحويل المغرب العربي إلي إطار اندماج فعلي بين الدول المكونة له.

وقد تبين للأسف، أن البلاد لم تجن أي فائدة من الأسفار العديدة والمكلفة للرئيس السابق فلم تتميز بلادنا علي الصعيد العربي والإفريقي والإسلامي بأية مبادرة من شأنها تعزيز مكانتها الوطنية أو إشعاعها الثقافي أو دبلوماسيتها البناءة.

والأسوء من ذلك أن بلادنا وجدت نفسها في محيطنا المغاربي وفي الإتحاد المغاربي لأول مرة من أكثر من عشرين سنة في وضع غير متوازن مقارنة مع الحياذ الايجابي الذي كان متبعا سابقا بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية.

وتجسد هذا التراجع المضر يتوازن شبه المنطقة خصوصا في الضجة التي ثارت حول موقف البلاد من هذه القضية، وكذا في غياب السلطة المطلوبة الناتجة كلها عن إبداء لمواقف في غير محلها من قبل مختلف المسؤولين السياسيين أثناء وجودهم في الخارج.

وأخيرا سمحت السلطة السياسية بتكون منظومة زبونية استفادت من خلالها زمر وعناصر من الحاشية المباشرة للرئيس السابق علي حساب الدولة علي مرأى ومسمع من الجميع، وانتشر الثراء اللامشروع والإمتيازات غير المستحقة ضمن نخبة محدودة، كانت تستعد مقابل ذلك لتنظيم استمرار حكم ذي مسحة ديمقراطية إلا أنه استبدادي بصفة فعلية.

3 – أسباب حركة التصحيح بتاريخ 6 أغسطس 2008

وبعودتهم لتوليبين الذي أعقب المرحلة الانتقالية 2005-2007 والمخاطر التي تعرضت لها البلاد الحركة التصحيحية بتاريخ 6 أغسطس 2008 في موقع الوارث المباشر لهذه المرحلة الإنتقالية وهو الإرث الذي يبدو بديهياً، لأن ممثلي المؤسسة العسكرية الذين تدخلوا سنة 2005 هم أنفسهم الذين تدخلوا سنة 2008 لتصحيح المسار. وبعودتهم لتولي مقاليد الحكم ، لم يفعل هؤلاء الضباط الشرفاء الذين خططوا ونفذوا مرحلة التناوب سوى تدارك مسلسل ديمقراطي مرشح لانحراف مدمر.

وقد جاءت هذه الحركة التصحيحية التي قادها المجلس الأعلى للدولة المشكل بتاريخ 6 أغسطس 2008 تحت رئاسة الجنرال محمد ولد عبد العزيز، لوضع حد للإختلالات التي عرفتھا البلاد. ففي الحقيقة، غاص تسيير الرئيس السابق في أحوال من التناقضات وضعت البلاد في خطر. وبطريقة أوضح، ولد هذه التسيير الفوضوي عدم استقرار مزمن لحياة السياسية ومنع الدولة من السير علي أسس سليمة، وأدى إلي تدهور الظروف الإقتصادية والإجتماعية للبلاد.

أ- الأزمة السياسية وتعطيل عمل المؤسسات:

لقد حدثت أزمة خطيرة سياسية واقتصادية واجتماعية في بلادنا انطلاقاً من شهر مايو 2007. فعلى الصعيد السياسي، انفرد الرئيس المخلوع بممارسة السلطة وابتعد تدريجياً عن القوى التي دعمته أثناء الإنتخابات الرئاسية لشهر مارس 2007. وزادت حدة هذا الانطواء السياسي برفض متصلب من قبل الرئيس لفتح حوار هادئ مع الأغلبية البرلمانية في حزبه السياسي الخاص، العهد الوطني للديمقراطية والتنمية (عادل).

وفي هذا الصدد، بينت رغبة الرئيس السابق في تكوين حزب سياسي مهيمن-علي طريقة الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي الذي طبع النظام السياسي الموريتاني بالجمود من سنة 1992 إلي 2005 – بواسطة إشارات متعددة إرادته في إعادة تكوين حزب دولة معتمد علي مناهج زبونية .

وعلى إثر هذا التصرف الفردي في المزاج الديمقراطي، انكب الرئيس السابق، بالتوازي مع ذلك، على تعطيل العمل البرلماني برفضه المستمر اعتبار مشاغل أغلبية مكونة من البرلمانيين. ولمواجهة الاعتراضات التي عبر عنها البرلمان منذ ابريل 2008، و التي تزايدت بصفة ملحوظة إثر تكوين حكومة بتاريخ 11مايو، تتألف من عدة شخصيات معروفة وطنياً بفسادها وتورطها في سنوات التبذير في عهد النظام السابق.

وقد تجسد هذا التعطيل بشكل خاص في المماطلات التي واجه بها الرئيس السابق ملتمس الرقابة المقدم في يونيو الموالي من طرف أغلبية من النواب.

وتدخل الرئيس السابق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله شخصيا، خارقا بذلك واجب التحفظ بصفته رئيس الدولة، عند ما أبدى البرلمانيون الذين قلدهم الشعب مهمة الرقابة والتحري رغبتهم في تشكيل لجان برلمانية من أجل تسليط الضوء علي اتهامات بالفساد تتعلق بتسيير مؤسسات وأموال عمومية. وتعنى هذه اللجان بهيئة خصوصية تدعى مؤسسة ختو بنت البخاري (خ ب) ترأسها زوجة الرئيس السابق، وببرنامج التدخل الخاص الذي كان الوزير الأول السابق يشرف عليه، وبرقابة الأموال المخصصة لسير مجلس الشيوخ.

الشكوك المحيطة بهيئة ختو بنت البخاري والإميازات التي حظيت بها، تشكل بالنسبة للبرلمانيين المكلفين بالتحقيق في جرائم محاباة ونهباً للثروات العامة لحساب مؤسسة خصوصية. كما أن التدخل المباشر لحرم الرئيس السابق والهجمات التي شنتها على البرلمانين من الخارج، خلال الزيارة الرسمية للرئيس السابق إلى إسبانيا في يوليو 2008، ساهمت في تقويض الثقة في المؤسسة الرئاسية وكشفت بوضوح شخصيتها واستخدامها ضد المصالح الوطنية.

ب - محاولات تقسيم الجيش والدولة:

لقد حاول الرئيس السابق بث الإنقسام في الأوساط الشعبية وحتى في صفوف القوات المسلحة الوطنية. وكانت خطوته، يوم 6 أغسطس 2008، بإقالة الضباط الأسمى رتبا والموجودين في قيادة الجيش خارج أي إطار قانوني وتنظيمي معمول به، محاولة لوضع فريق من الجيش الوطني في مواجهة فريق آخر. ولولا مسؤولية جميع الضباط وحرصهم على حماية وحدة وتماسك هذه المؤسسة الضامنة لاستقرار البلاد، لقادت هذه الخطوة إلى مواجهات دامية. إن هؤلاء الضباط الذين حول الرئيس السابق تنحيتهم هم أنفسهم الذين تصوروا ووضعوا موضع التنفيذ حركية 3 أغسطس 2005، التي عبرها تمكنت بلادنا من استعادة حقها في حياة ديمقراطية حقيقية وغير مزيفة وقائمة على قواعد نزيهة.

ولقد شكلت الشهادات الدولية التي أشادت بعملهم طيلة 19 شهرا قاعدة تشرع وتبرر السهر الدائم والتدخل مجددا من طرف قواتنا المسلحة وقوات أمننا لحماية المسار الديمقراطي. إن الرئيس السابق اعترف بنفسه بشرف ونزاهة هؤلاء الضباط خلال مقابلة تلفزيونية يوم 30 يوليو، لأي بضعة أيام قبل إقدامه على محاولة تنحيتهم، عاكسا بذلك ممارسة معيبة وخاطئة.

ت - سوء التسيير:

إن العجز عن مواجهة ظرف اقتصادي عالمي صعب بدون شك قد تجلى بصفة رئيسية في تفاقم معاناة المواطنين و الصعوبات في ظروفهم المعيشية. و التدخلات المفتعلة لتبرير و استغلال مضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية، تُمثل قبل كل شيء نوعا من نقص الطموح و من عدم الانسجام أو التناقض. و بالمقابل فإن الكثير من حالات سوء التسيير و الفساد المالي قد نم كشفها أو هي في طريقها إلى الكشف.

كما أن مصاريف الدولة تفاقمت بسبب الإنفاقا ت غير المبررة. وهي وضعية تفاقمت بفعل نمط عيش أو تسيير للدولة مثقل بتضاعف الرحلات الرئاسية المكلفة و بدون مردودية. إن من المهم الإشارة إلى أن حب الرئيس السابق للزيارات الخارجية لم يكن يعادله سوى عدم اكترائه بالظروف المعيشية للسكان داخل البلاد، والذين لم يزرهم ولد الشيخ عبد الله تقريبا خلال خمسة عشر شهرا. ولم تتم متابعة التعبئة الإعلامية و الدولية بشأن مدينة الطينطان كما لم يتم تجسيد الأعمال المبرمجة للمساعدة وإعادة التعمير. وحتى مجيء حركة التصحيح في 6 أغسطس 2008 ظل سكان المدينة الذين أدركهم موسم الخريف الجديد يسبحون في المياه الضحلة بعد أن ضاعت آمالهم وتوقعاتهم.

ث - أخطاء التسيير الأمني:

لقد أضر بالبلاد ضعف وعدم وضوح رؤية ولامبالاة الرئيس السابق إزاء التهديد الإرهابي الذي رأى النور في عهده. فمن جهة، لم يتابع الرئيس السابق التسيير الحكيم والمنسجم الذي ورثه عن المرحلة الإنتقالية 2005-2007 والمقترح من طرف قوات الأمن الوطنية. كما أ، إفراجه عن المعتقلين المعروفين لدى مصالح الأمن التي بينت خطورتهم قد يكون مهد للأحداث المفجعة اللاحقة. وفور الإفراج عنهم، تجمع هؤلاء العناصر وقاموا بطريقة جبانة باغتيال أسرة بريئة من السياح الفرنسيين في 24 دجمبر 2007 قرب مدينة ألاك، وثلاثة جنود موريتانيين خلال نفس الشهر في الغلاوية، ثم قاموا في فاتح فبراير 2008 بهجوم ضد سفارة في انواكشوط، قبل تنظيم هجوم أحد المتمائلين معهم وخوض معركة في 4 إبريل لمدة ساعات مع قوى الأمن في حي سكني بالعاصمة.

ومن جهة أخرى، أنكر الرئيس السابق، عن عمد، وجود أي تهديد إرهابي في موريتانيا، متجاهلا الخطر الذي يعرض له الجمهورية الإسلامية الموريتانية المسالمة وشركاءها الأجانب، في حقبة من الإرهاب العالمي، ورغم كل المشورات الواردة والدلائل القاطعة التي كانت تتراكم أمام ناظره.

وقد سهل هذا العمى و غياب التقدير الجيد للأمر بطريقة غير مسؤولة، في مقابل مسألة مجمع بشأنها، محاولات الإغتيال التي تلت ذلك. وهكذا، ساهم اغتيال السياح الفرنسيين والهجوم المؤلم ضد قواتنا المسلحة في الشمال خلال شهر دجمبر 2007 في الإضرار بصورة البلد والأمن المستتب التي كانت البلاد تتمتع بها. وكان قطاع السياحة الحيوي لتنميتنا الضحية الأولى لهذا الوضع.

وبخلقها لجو من الذعر الشامل، فإن عمليات الإفراج غير المبررة وعمليات الفرار المدهشة واكتشاف مخابئ للسلاح والمتفجرات وتبادل إطلاق النار في قلب العاصمة كشفت بوحشية الأخطاء الكبرى في تقدير الرئيس السابق لهذه المسألة الأمنية البالغة الأهمية. وبرهنت هذه الوضعية أيضا، بحكم إهمال الرئيس السابق، أن الوقت أتيح – للأسف- لإنشاء فرع للإرهاب الإسلامي في موريتانيا. وسنحتاج لكثير من الوقت والجهود الجبارة لاجتثاث هذا الشر المتغلغل.

4 - تصحيح السادس أغسطس: الأهداف والتوجهات:

إن حركة التصحيح في السادس أغسطس قد جاءت لتضع حدا لأزمة سياسية وانسداد مؤسسي، ووضعت الدولة والتجربة الديمقراطية في خطر ودفعتهما إلى حافة الهاوية. إن الهدف الأساسي لهذه الحركة هو حلحلة الانسداد في المؤسسات الجمهورية التي تشكو من الشلل جراء هذه الأزمة المستحكمة. وبإلغاءه، من خلال الميثاق الدستوري ل 11 أغسطس 2008 لصلاحيات الرئيس السابق بعد إخلاله بواجباته الدستورية، فإن المجلس الأعلى للدولة قد شرع في حلحلة الأزمة، ومكن البلاد من الإنطلاق على قواعد جديدة.

إن هذه الخطوة التي حافظت على كافة الحريات العامة واحتفظت لجميع المؤسسات الدستورية الأخرى بصلاحياتها ومهامها، شكلت أفضل وسيلة لتعزيز المسلسل الديمقراطي في موريتانيا ومقومات استمراره. وقد تم توطيد لهذا الهدف الأول برزمة من التعهدات التي قطعها المجلس الأعلى للدولة على نفسه، حيث شارك أعضاؤه بفعالية في ديناميكية إقامة ديمقراطية حقيقية من خلال التعديلات الدستورية المعتمدة في استفتاء يونيو 2006، والتي أمنت السير المنتظم للمؤسسات الجمهورية. وفي نفس المنطق، -وباستثناء الجهاز التنفيذي الرئاسي المنتخب الذي حل محله مؤقتا المجلس الأعلى للدولة- فإن مجمل المؤسسات الجمهورية ظلت تعمل بشكل طبيعي.

وبتحريره للعمل البرلماني، فإن المجلس الأعلى للدولة اعتبر نفسه بصورة تلقائية وواضحة ضامنا لاستمرارية سيادية للمؤسسات. كما أن الأحزاب السياسية المشكلة على نحو عريض

قد تمكنت بكل حرية من متابعة نشاطاتها السياسية، موازاة مع صيانة حرية الصحافة ووسائل الإعلام. كما تم احترام كافة الإلتزامات الدولية المبرمة باسم الدولة الموريتانية.

إن المجلس الأعلى للدولة قد واصل جهوده لتعزيز وترسيخ الديمقراطية المعاقبة بالأزمة السياسية الجديدة، والتزم بتنظيم انتخابات رئاسية حرة وشفافة في أقرب الآجال.

وبأغلبية مطلقة – 107 برلمانيين من أصل 147 أصدر البرلمان الموريتاني بغرفتيه في 13 أغسطس 2008 بيان تأييد لحركة التصحيح، مطالبا باحترام خيارها السيادي لحماية استقرار البلاد.

وفي خطابه إلى الأمة يوم 17 أغسطس 2008 أوضح رئيس المجلس الأعلى للدولة أن " الرئيس السابق قد سعى إلى خلق مناخ مساعد على تعميم سوء التسيير ونهب الممتلكات العامة والفساد المالي...وفي هروبه إلى الأمام حاول جر المؤسسة العسكرية إلى دائرة الصراعات الحزبية الفئوية وخلق مواجهة وصراع دموي داخلها".

وهكذا، وردا على هذه الإختلالات الخطيرة، قطع المجلس الأعلى للدولة على نفسه الإلتزامات الإثنى عشر التالية:

1. محاربة الفساد ونهب الثروات العمومية،
2. إصلاح النظام القضائي،
3. محاربة الفقر،
4. ردم الشرخ الإجتماعي،
5. تعزيز الوحدة الوطنية،
6. محاربة الإرهاب،
7. إعادة تشكيل النظام التربوي،
8. ضمان الترقية النسوية،
9. إنشاء البنية التحتية لتنمية البلد،
10. حماية الحريات الفردية والجماعية،
11. محاربة الإتجار بالمخدرات،
12. تنشيط الدبلوماسية الموريتانية.

وعلى ضوء هذه التعهدات، فإن خطوة دعم البرلمان قد تعززت لاحقا بتصويت أغلبية نيابية لصالح إعلان السياسة العامة للوزير الأول أمام الجمعية الوطنية، إثر عرضه لمسؤوليته ومسؤولية حكومته يوم 31 أغسطس على الثقة وفقا للمادة 74 من الدستور.

إن التصويت بالثقة المعبر عنه يوم 12 سبتمبر 2008 من طرف الأغلبية المطلقة للهيئة التشريعية المنتخبة ديمقراطيا والمستقلة بصفة كاملة، تشكل عمادا صلبا لشرعية السلطات الجديدة، كما يعطي إشارة إيجابية على تشكل أغلبية من المجتمع الموريتاني حول هذا المشروع التشاركي الذي سيتبلور بوضوح خلال المنتديات العامة للديمقراطية.